البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies and Research

سلسلة

A
320.9
S585s/38
c.1

بسم الله الرحمن الرحيم

تأسـ … راتيجية في 14
آذار/ م… ـاسات العلمية
للقضا… بدولة الإمارات
العربية … والعالم العربي
والقضـ…

من … ـ الإمارات» التي
تتناول … ـة التي يعقدها
المركز … ـار العام، ويدعو
إليها … ـدة من خبراتهم،
والاطـ… قـضـايا السـاعة
ومعا… ـثراء الحوار البنَّاء
والبحـ…

Chartered in the State of New York
الجامعة اللبنانية الأميركية ١٩٢٤
LEBANESE AMERICAN UNIVERSITY 1924
LIBRARY - BEIRUT
LAU
Lebanese American University
P.O.Box 13 - 5053 Beirut, Lebanon
Tel: (01) 786456 - 786464

عـايدة عبـدالله الأزدي رئيسـة التحرير
د. كـريسـتيـان كـوخ مدير تحرير النسخة الإنجليزية
حـامـد الـدبـابـسـة
محـمـــود خـيـتـــي

A
320.9
S585 s/38

سلسلة محاضرات الإمارات

ـ 38 ـ

البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

د. فريدريك ستار

L A U - Riyad Nassar Library
04 SEP 2009
RECEIVED

Gift 163947

تصدر عن
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

محتوى المحاضرة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

عقدت هـذه المحاضرة يوم الثلاثاء الموافق 16 آذار/ مارس 1999

© مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية 1999
جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى 1999

توجه المراسلات إلى رئيسة التحرير على العنوان التالي:
سلسلة محاضرات الإمارات - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567
أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 722776 - 9712 +
فاكس: 769944 - 9712 +

e-mail: pubdis@ecssr.ac.ae
http://www.ecssr.ac.ae

الأبعاد الداخلية

ما هي البيئة الأمنية لآسيا الوسطى؟ لقد أصبح مألوفاً في السنوات الأخيرة وعند الحديث عن أمن الدول الثماني الجديدة، الواقعة إلى الشرق والغرب من بحر قزوين، أن يتم حصر القضية في عدد من الأسئلة التي تتعلق بتصدير النفط والغاز من تلك المنطقة. هل ستكون هذه الدول قادرة على تأمين مواردها الأساسية إلى الأسواق؟ هل ستتمكن أي من الدول المجاورة من إحكام قبضتها على طرق التصدير؟ أو هل سيتاح للدول المصدرة الوصول إلى العديد من الطرق البديلة؟ هل سترتفع أسعار النفط العالمية ارتفاعاً كافياً يسمح بتعزيز الاستثمارات الضرورية في عمليات الاستكشاف وبناء خطوط الأنابيب؟ لقد كانت مثل هذه التساؤلات محوراً لعشرات المؤتمرات في عدة قارات.

لا يمكن إنكار أن هذه المسائل تتناول بعداً مهماً من أبعاد الأمن في هذه المنطقة المستقلة حديثاً. إلا أن ما تتعرض له هذه القضايا أقل كثيراً مما تغفل عنه. ولذا، فإن هذه الدراسة تقوم على أساس أن حصر قضية الأمن في إطار ضيق يخل بنطاق المشكلة، ويغفل بعضاً من أبعادها المهمة. وإن كان هناك الكثير من المراقبين، إن لم يكن معظمهم، لن يقبلوا مثل هذا الطرح. ذلك أنهم يرون أن قضايا الأمن الحقيقية في آسيا الوسطى والقوقاز هي التي تتعلق بالغاز والنفط، وأنه لولا وجودهما، لما كان هناك سبب يذكر لأن تبدي القوى الخارجية أي اهتمام بالمنطقة ومصيرها.

إن التاريخ يدحض هذه المقولة. ورغم أن المخزون النفطي في شبه جزيرة أبشيرون (Absheron) قد تم استغلاله منذ عدة قرون، فإن النفط لم يكن عنصراً من عناصر التنافس الروسي - الإيراني حول منطقة القوقاز

خلال الفترة 1813 ـ 1829 . ولم يبرز النفط أو الغاز في الصراعات التركية ـ الروسية في شمال القوقاز في منتصف القرن التاسع عشر ، ولا فيما يعرف بـ "اللعبة الكبرى" بين روسيا وبريطانيا العظمى . وقد فشلت الطاقة في أداء دور في الصراع المستمر بين روسيا والصين حول تركستان الشرقية ، والذي ظل مندلعاً حتى عام 1949 . ومن الواضح إذن أن المنطقة التي يطلق عليها القوقاز وآسيا الوسطى كانت بؤرة نزاع عبر القرون ، مستقلة تمام الاستقلال عن ثروة الطاقة التي ربما كانت موجودة هناك . وأياً كان حجم آبار النفط في حوض قزوين ، فإن المنطقة تستمد أهميتها أساساً من موقعها الجغرافي . بل إن من يساوره شك عميق حول حجم الثروة المحتملة لحوض قزوين ، لابد من أن يقر بأنها تفرض قضايا أمنية فائقة الأهمية لمنطقة أوراسيا (Eurasia) ، وما وراءها .

إن هذا القول لا ينفي أن النفط والغاز يزيدان أي نزاع محتمل حدة ؛ فقد كان إحكام السيطرة على حقول نفط باكو في مقدمة أهداف الألمان خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية على حد سواء . وعندما قام فلاديمير لينين في نهاية المطاف بإرسال "الجيش الأحمر" لإعادة ضم أذربيجان لسيطرة موسكو ، فقد كان يعبر صراحة عن حاجة البلاشفة لفرض سيطرتهم على هذه الثروة النفطية . غير أن التركيز المقصور - بشكل ضيق - على النفط والغاز فيه غض للطرف عن عوامل أخرى لها أثرها الكبير في زعزعة الأمن ، ليس في القوقاز وآسيا الوسطى فحسب ، بل وفي المناطق المجاورة أيضاً .

إمكانات الازدهار مقابل أخطار الانهيار

تتركز أكثر القضايا الأمنية تداولاً في المنطقة اليوم حول الخوف من أن تسعى واحدة أو أكثر من القوى الخارجية العديدة إلى فرض سيطرتها على حقول النفط والغاز . إن مثل هذا الخوف لا يمثل قلقاً لقوى خارجية متعددة فقط ، بل ولدول منطقة القوقاز وآسيا الوسطى ذاتها . ومن المسائل القليلة التي يجمع عليها مختلف الأطراف مسألة أن اشتراك عدة دول في عمليات استكشاف نفط حوض قزوين وتصديره يوفر أفضل السبل لاستقرار المنطقة وأمنها . ولكن إلى أي مدى يسمح وضع دول بحر قزوين بتحقيق هذا الهدف؟ وترى حكومات هذه الدول المستقلة حديثاً ، مجتمعة ، بأنه إذا كان في وسعها أن تحقق تنمية صحيحة الأطر ، من خلال أنظمة سياسية قوية ترتكز على أوضاع اجتماعية مستقرة ، فلا حاجة لها إلى أن تذعن لمثل هذه السيطرة الخارجية . بل على العكس ، سيكون وضعها أفضل من حيث قدرتها على تطوير علاقاتها المتشابكة التي يمكن أن تحقق الاستقرار لوضعها السيادي . وسوف تعود هذه النتيجة المرجوة بالنفع على منطقة أوراسيا بكاملها ؛ إذ يمكن إحياء الروابط الإقليمية القديمة وازدهار التجارة الحرة ، كما يمكن لدول المنطقة أن تحتل مكانة لائقة في السوق العالمية .

هناك سيناريو مختلف اختلافاً كبيراً فيما إذا تعرضت المنطقة إلى انهيار اقتصادي واجتماعي ، حيث من المنتظر في هذه الحالة أن تتسبب نتائجه العاجلة في خلق فراغ سياسي خطير إضافة إلى عواقب من المحتمل أن تكون فادحة . ومنطقة القوقاز وآسيا الوسطى محاطة بثلاث قوى نووية في الوقت الراهن ، وهي الصين وباكستان وروسيا ، ودولة رابعة وهي إيران التي تطمح أن تكون دولة نووية . وتعتبر هذه الدول نفسها بما في ذلك تركيا

– الدولة العضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو) – قوى إقليمية مهمة، ولها الحق في ذلك، ويمكنها التدليل عليه بالمشاركة النشطة في المنطقة لقرون عدة. علاوة على ذلك، هناك قوى خارجية كبرى لا تنتمي إلى دول الجوار المتاخمة، ولكن لها استثماراتها الضخمة في المنطقة، ومن بين هذه القوى بريطانيا وألمانيا واليابان وكوريا والولايات المتحدة الأمريكية. ومن غير المرجح أن تقف أي من هذه الدول موقف المتفرج إذا ما حاولت دول أخرى – سواء على نحو فردي أو جماعي – فرض هيمنتها على مفترق الطرق التاريخي الذي يربط بين الشرق والغرب. ويمكن القول ببساطة إن أخطر القضايا الاستراتيجية التي تفرضها منطقة بحر قزوين لا تنشأ من الازدهار الاقتصادي، بل من أزمات الاقتصاد الخانقة، كما لا تنشأ من إمكانات الازدهار، ولكن من أخطار الانهيار.

تعزيز السيادة

تركز تحليلات القضايا الاستراتيجية في حوض قزوين أساساً على وضع الجغرافيا ـ السياسية للسكان ولا تمس العوامل الداخلية إلا عرضاً. غير أنه إن كانت معظم التصورات الخطيرة هي تلك التي يمكن أن تنطلق شرارتها من الانهيار الداخلي في المنطقة، فينبغي إذن إيلاء العوامل الداخلية أهمية أكثر مما تلقاه عادة.

إن نقطة البداية لمثل هذا التقويم يجب أن تنطلق من الإقرار بحقيقة أن أرمينيا وأذربيجان وجورجيا وكازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان هي جميعاً دول حديثة السيادة. وهناك دول أخرى – وإن كانت أصغر نسبياً – تتغاضى ببساطة عن هذه الحقيقة الماثلة

في أذهان قادة المنطقة. إن الشركاء التجاريين والوكالات الدولية قد تنصح بالإصلاح، إلا أن همَّ زعماء المنطقة الأول ينصب على ما يمكن أن تحدثه التغييرات المقترحة من تعزيز لسيادة دولهم أو إضعافها.

كيف يمكن للمرء أن يصنف هذه الدول المستقلة حديثاً؟ إن مسمى "ما بعد السوفييت" غالباً ما ينطبق عليها، وهذا يجسد سلسلة من السمات تعكس بعمق جوهر ورطتها الحالية. إن فرض سيطرة الدولة على كل جانب من جوانب الاقتصاد والمجتمع، بالإضافة إلى البيروقراطية المعوقة والخانقة، هي خصائص بقيت من إرث الحكم السوفيتي. كما أن الفساد الذي بلغ معدلات ضخمة حتى قبل عهد بريجينيف، هو إرث آخر مستديم. فقد وقف الحكم الشيوعي موقفاً معوقاً من المبادرة، وصادر حرية التعبير الطبيعية للمجتمع المتحضر. ومنع الناس من تأدية عباداتهم كما تم قمع أشكال التعبير الثقافي المستقلة الأخرى في كافة أشكالها، مما تسبب في حدوث خواء نفسي. ولكن في الوقت نفسه فإن النظام قد وفر الرعاية الصحية الأولية والتعليم الأساسي.

وقد بدأت هذه الدول بتطبيق استراتيجيات واسعة النطاق لإصلاح هذا الإرث من الحكم السوفيتي. فقد بادرت بعض هذه الدول – مثل كازاخستان وقرغيزيا وجورجيا – بسرعة إلى إجراء الإصلاحات المؤسسية. أما بقية الدول، ولاسيما أوزبكستان وتركمنستان، فقد فضلت اتباع نهج أكثر حذراً، خشية أن يؤدي التغيير السريع إلى زعزعة الاستقرار، وتعريض سيادة الدولة إلى الخطر. وقد بنت تلك الدول جميعها نقطة انطلاقها على افتراض خاطئ، مؤداه أن فرض سيطرتها على مواردها الذاتية سوف يحقق لها الرفاهية. غير أن انهيار الأسعار العالمية للنفط والغاز والذهب

والقطن والألمنيوم قد حرم هذه الدول من الدخل الضروري لبقاء خدماتها الاجتماعية الأساسية مستمرة .

يتطلب تجاوز مثل هذه المشكلات تحولاً اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً معقداً، غير أن هذا لا يمثل سوى جانب واحد من جوانب التحدي الذي تواجهه هذه الدول المستقلة حديثاً، التي تشكل بكل معنى الكلمة دول ما بعد حقبة الأمم المستعمرة . وعلى هذا الأساس يتعين على هذه الدول أن تؤسس لها هوية جديدة تماماً، ومبادئ جديدة تسير عليها، وكذلك مصادر جديدة للشرعية . ومن الطبيعي أن يكون توجه هذه الدول، بالقليل المتاح لها الانطلاق منه، توجهاً وطنياً، على أمل أن تحقق هذا الهدف على أرض الواقع من خلال المظاهر البراقة للوحدة . وهذا يؤدي إلى شعور مفتعل بالقوة والأهمية من جانب الدولة في الوقت الذي يجب فيه العمل على تنمية المجتمع، كما يؤدي إلى سوء تخصيص الموارد، وقيام طبقات نخبة جديدة تتراكم لديها ثروات مفرطة على حساب غالبية المواطنين . بل والأسوأ من ذلك أن مثل هذا التوجه يشجع على التصرف وفق عقلية "الفعل المنفرد" ، في وقت تحتاج فيه هذه الدول المستقلة حديثاً إلى التآزر معاً دفاعاً عن مصالحها المشتركة .

هناك تحول جذري ثالث يحدث في المنطقة، وهو انكسار حاجز العزلة الذي فرضته روسيا مدة ثلاثة أرباع القرن . فقد كانت الحدود الجنوبية للاتحاد السوفيتي هي الأطول والأعصى على الاختراق على مستوى الكرة الأرضية، حيث أقيمت الأسوار العالية الممتدة عبر آلاف الأميال لإغلاق قنوات التجارة والاتصال، وهي القنوات التي كانت مفتوحة من قبل لعدة قرون . وعلى القدر نفسه من الأهمية، تبرز حقيقة جلية وهي أن

الجمهوريات السوفيتية كانت تعيش في عزلة بعضها عن بعض . وعن طريق تطبيق سياسة "فرق تسد" كانت موسكو تتحكم في السياسة والاتصالات والنقل . وبهذا يكون إنشاء خطوط أنابيب جديدة مجرد وجه من وجوه التحدي الأكبر لفتح الطرق والسكك الحديدية وخطوط الاتصالات علاوة على التواصل البشري مع العالم الخارجي .

إن الدول المستقلة حديثاً لن يكتب لها البقاء بوصفها كيانات ذات سيادة ما لم يتم التغلب على هذه المعوقات الثلاثة، كما أن من المحتمل أن يتحقق أسوأ التصورات المتعلقة بعدم الاستقرار والأمن في المنطقة . فما هي إذن مفاتيح النجاح فيها؟ لاشك في أن تنمية الصادرات أمر حيوي، سواء كانت نفطاً أو غازاً أو أياً من السلع الأخرى المشار إليها آنفاً .

وبالنسبة إلى قرغيزيا وطاجكستان فإن أفضل أمل لهما يتمثل في بيع الطاقة الهيدروكهربائية والمياه التي تنبع من جبالهما عبر بقية آسيا الوسطى . ومع ذلك، فإن هذه الدول المستقلة حديثاً جميعها تعتمد في المقام الأول على الاقتصاد الزراعي، وما لم يتم ايلاء تطوير هذا القطاع الأولوية القصوى، فلاشك أنها سوف تعاني تراجعاً خطيراً في اقتصادها .

وبغض النظر عن هذا الأمر، فإن على هذه الدول المستقلة حديثاً أن تدخل إصلاحات سياسية وإدارية أو تواجه الفناء . غير أن الإصلاح، كما تم تطبيقه في روسيا، كان معناه تدمير قدرة الدولة على تحصيل الضرائب، وبالتالي انهيار الخدمات الأساسية التي توفرها الدولة، مثل فرض القانون والنظام وتحسين مرافق التعليم والصحة . بل الأسوأ من ذلك، أنه في حال تركز الثروة في عاصمة كل دولة من هذه الدول دون غيرها من مناطق الدولة، فإن ملايين السكان الريفيين المعدمين سيتدفقون نحو المدن الكبيرة،

حيث يتسبب نقص وسائل الراحة في خلق موقف متفجر. ومن هنا يصبح الإصلاح ضرورة ولكن بتدرج، وبأسلوب يحافظ على المساواة الاجتماعية، ويصون استقرار الدولة.

إن السؤال المطروح هو إلى أي مدى يمكن أن تنجح هذه الدول المستقلة حديثاً في مسعاها؟ أولاً، ورغم التوقعات المتشائمة التي انتشرت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، فإن الدول المستقلة حديثاً قد بقيت جميعها، ونالت اعترافاً دولياً بها، واحتلت موقعها في المنظمات العالمية. وقد كانت قرغيزيا في الحقيقة، أول دولة من بين هذه الدول يسمح لها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. وتأثرت جميعها بالأزمة الاقتصادية العالمية، إلا أن أياً منها لم يشهد درجة الانهيار الاقتصادي والاجتماعي التي عانتها روسيا معاناة واضحة؛ فقد تمكنت أوزبكستان التي انتهجت نهجاً مدروساً للتغيير، من تحقيق ناتج محلي إجمالي أعلى معدلاً مما كانت قد بلغته في فترة ما قبل الاستقلال، وذلك على نحو لم تصل إليه أي من الدول الأخرى المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفيتي.

وأخيراً، فإن قيام دول ذات سيادة، بمقومات وجود قابلة للحياة والاستمرار، أمر يتطلب درجة عالية من التعاون والتكامل الإقليميين. ونحن نسمع الكثير عن الأزمة التي لم تحسم بعد بين أرمينيا وأذربيجان، والتوتر المتصاعد بين طاجكستان وأوزبكستان، والصراع على أبخازيا. وهذه كلها تندرج أساساً تحت باب التوترات العرقية والدينية، التي استطاع الحكم السوفيتي - على نحو ما - أن يكبتها. ولكن على عكس ما هو شائع، فإن معظم هذه التوترات هي توترات حديثة الأصل، وكان من الممكن أن تبقى هذه القضايا ساكنة لولا إقدام روسيا على إشعالها لتحقيق

أغراضها الخاصة. وحتى اليوم، فإن مساعي روسيا في المنطقة تكمن في أن «تبقي هذه الدول جميعها متقدة على جمر هادئ» على حد تعبير أحد قادة المنطقة من أجل أن تبرر دورها كحكم ووسيط.

ورغم هذه النزاعات، فإن الدول المستقلة حديثاً عن جنوب الاتحاد السوفيتي السابق، تمكنت من تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بالتعاون والتكامل فيما بينها. ولعل اتحاد آسيا الوسطى (CAU) المؤلف من كازاخستان وقرغيزيا وطاجكستان وأوزبكستان، لم يلفت إليه الأنظار كثيراً في الساحة العالمية، إلا أنه يتم حالياً العمل على توسعة هيكله وبرامجه. كما تأمل أيضاً الدول المؤلفة لما يعرف بـ"مجموعة جوام"، (GUAM) وهي جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدافيا، أن يتم تعاون أوسع نطاقاً في غرب بحر قزوين. وبما أن اتحاد آسيا الوسطى يتصدى بالفعل لمعالجة القضايا الحساسة مثل التعاون العسكري وتوزيع موارد المياه، فإن ذلك يبعث الثقة في مستقبل التكامل في المنطقة. وفي الوقت نفسه، تشارك دول آسيا الوسطى جميعها بفاعلية في منظمة التعاون الاقتصادي (ECO) مع تركيا وإيران وباكستان، وتقوم ببناء علاقات ثنائية قوية مع أوربا وآسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

العوامل الداخلية لزعزعة الاستقرار والأمن

رغم السجل الإيجابي - غير المقدر حق قدره - لفترة تزيد على سبع سنوات، فإن الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى ما تزال تواجه عدداً من المشكلات الطويلة الأمد، يمكن لأي منها أن يعرض أمن المنطقة للخطر. وسواء حدثت تنمية لصادرات النفط والغاز أو لم تحدث، فإن المنطقة سوف تظل هشة على الأقل في المستقبل المنظور.

وبالنسبة إلى منطقة صحراوية وسهبية (Steppes) (ذات سهول واسعة خالية من الأشجار)، فإن النزاع حول نسب توزيع موارد المياه النادرة أمر محتوم، ويمثل بمفرده أكبر تهديد داخلي لأمن المنطقة. بل إن المياه سوف تصبح في المستقبل أكثر ندرة؛ فالملوحة في منطقة خوارزم في أوزبكستان وتركمنستان، قد تسببت في انتشار الرياح الغربية ـ الشرقية والتي تحمل معها أطناناً من الملح إلى جبال تيمن ـ شان (Timen- Shan) وجبال الباميرز (Pamirs). وحيث يصبح هذا الملح مخزناً في الركام الجليدي في القمم الجبلية، فإنه يؤدي تدريجياً إلى إذابة الكتل الجليدية التي تعتبر مصدر المياه للمنطقة بكاملها.

كما يؤدي نمو السكان السريع، والتحول الحضري العشوائي، وارتفاع معدل استهلاك المياه في المدن، إلى استنفاد موارد المياه التي هي في الأصل غير كافية. علاوة على أن التحول الحضري يخلق مشكلات كبيرة أمام الخدمات الاجتماعية، ولاسيما التعليم والرعاية الصحية، كما يتسبب في تفاقم العجز المالي للحكومة مما يفقدها القدرة على التصرف إزاء هذا الوضع. هذا الاتجاه، بالإضافة إلى الاستقطاب المتنامي للدخل وانعدام التكيف الملازم لعملية الهجرة إلى المدن؛ يخلق أوضاعاً اجتماعية قابلة للاشتعال بصورة كبيرة.

وبينما يخلق إحياء الإسلام السني التقليدي حالة من الانسجام النفسي لدى الملايين، فإن بعض فئات السكان الأكثر ارتباكاً وحيرة من الناحية الوجدانية سواء في المدن أو الريف ينجذبون نحو المذاهب الدينية الأكثر تطرفاً في توجهاتها السياسية. ويوفر الفساد في كل من الحكومة والقطاع الخاص مسوغاً جاهزاً لمثل هذا التذمر.

ومن بين العوامل التي تسهم في الفساد والانحراف المادي والأخلاقي، الانتشار السريع للمخدرات في أرجاء المنطقة. وحتى يومنا هذا، لم تفلح الجهود سواء على المستوى الوطني أو الدولي في الحد من هذا السلوك الاجتماعي المدمر للإمكانات.

الدول الحديثة السيادة ونموها في البيئة الدولية

لقد ذهبنا في هذه الدراسة إلى أن جوهر الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز إنما يكمن في التنمية المحلية، أكثر منها في عوامل الجغرافيا ـ السياسية. ومن خلال تكوين دول ذات سيادة قابلة للبقاء يمكن أن يتحقق للدول الثماني المستقلة حديثاً الاستقرار الاجتماعي، والثقة في النفس، وكذلك الاهتمام والدعم الدوليان الضروريان لخلق التوازن فيما بين القوى الخارجية العديدة التي تستهدف هذه المنطقة.

ولكن التخلص من الموروث الاستعماري والحكم السوفيتي، يتطلب وقتاً، وهو ما ينطبق أيضاً على قهر العزلة التي فرضت طويلاً على الدول المستقلة حديثاً. وبصورة مثالية، يمكن لهذه الدول أن تنجز هذه المهام الصعبة في بيئة عالمية تتسم بأنها بيئة دعم وتمكين. ويمكن القول بأن مثل هذه البيئة متوافرة بالفعل. إلا أنه لسوء الحظ، يوجد مقابل كل عامل إيجابي عوامل سلبية، بعضها – مثل الأزمة المالية العالمية وانهيار أسعار السلع – قد يكون بالفعل مؤقتاً، غير أن الآخرين سيكون عليهم تحمل أعباء ذلك فترة من الزمن. وكل عامل من هذه العوامل يتطلب وقفة.

قوى التمكين الخارجية

يقوم عدد من الدول الصناعية الأكثر تقدماً بأداء دور إيجابي وفاعل في التنمية في دول بحر قزوين، وهي بذلك تسهم في استقرار وأمن المنطقة عامة. فدول شرق آسيا ولاسيما اليابان وكوريا ودول غرب أوربا، خاصة ألمانيا وبريطانيا وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية، هي التي توفر مجتمعة الاستثمار الأجنبي في المنطقة حتى يومنا هذا. بل إن النسبة المئوية لاستثماراتها – في أكثر القطاعات الاقتصادية تحديثاً – أعلى من سواها. كما أن هذه الدول وفي مقدمتها اليابان، هي التي توفر تقريباً كل المعونات والمساعدات الإنسانية التي تتلقاها هذه الدول حتى تاريخه. وبفضل هذه الأنشطة تمكنت دول بحر قزوين من تنويع تجارتها الخارجية، وتخفيض اعتمادها السابق على روسيا تخفيضاً كبيراً. غير أن الاقتصاد في كازاخستان وطاجكستان وأرمينيا، ما يزال مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بموسكو، وهو أمر يحد في الحقيقة من حريتها في التحرك الذكي في مناطق أخرى. كما أن اعتماد الاقتصاد القرغيزي على روسيا هو أيضاً اعتماد كبير، غير أنها تبدي رغبة في تحمل التضحيات من أجل تحقيق استراتيجيتها الطويلة المدى في التنوع الاقتصادي.

ومن المثير للدهشة في ضوء هذه الحقائق أن الدول الصناعية المتقدمة لم تفرض أي ضوابط أمنية على الدول المستقلة حديثاً؛ فشراكة السلام من جانب حلف شمال الأطلسي (PEP)، هي مسألة طوعية تماماً، ولم تنضم دول المنطقة بكاملها إليها فقط بل وأصبحت من أشد المتحمسين لها. ومن الواضح أنها ترى في شراكة السلام الأطلسية القوة الموازية الممكنة للاتفاقية الأمنية لكومنولث الدول المستقلة (CIS)، والتي انسحبت أوزبكستان

وأذربيجان منها بالفعل، كما أن الدول الأخرى تسعى إلى تطويره وتعديله من أجل الحد من الوجود العسكري الروسي على أراضيها. في حين تنظر روسيا إلى هذا كله بوصفه تهديداً لطموحاتها في بحر قزوين، وهو بالفعل كذلك. غير أن مشكلة شراكة السلام الأطلسية تكمن في افتقارها إلى استراتيجية واضحة يمكن البناء عليها وتطويرها. وإلى أن يحدث هذا، فإنها جديرة بأن تثير القلق في موسكو، دون أن تقدم أي منافع ملموسة إلى الأمن الإقليمي الذي تسعى إليه الدول الأعضاء في آسيا الوسطى والقوقاز.

أما القلق الأمني الرئيسي في حوض قزوين، والذي ينشأ بسبب دولة صناعية متقدمة، فهو ناتج من سياسة الاحتواء التي تقوم بها الولايات المتحدة الأمريكية ضد إيران. وخلال عامي 1996 و1997، كانت دول المنطقة تذعن لهذه السياسة؛ لأنها كانت تشارك الولايات المتحدة قلقها من تهديدات محتملة من جانب إيران. غير أن هذه المخاوف بدأت تنحسر في الآونة الأخيرة. وفي الوقت نفسه، كان الحظر الأمريكي يمثل لكل من تركمنستان وكازاخستان ضرراً كبيراً؛ لأنه حرمهما من استخدام منفذهما الطبيعي لمرور النفط والغاز، وأدى بذلك إلى إحكام سيطرة روسيا الاحتكارية على صادراتهما. ولكن هذه السياسة بدأت تفقد قوتها في الوقت الراهن، وبات صانعو السياسة الأمريكية لا يتحدثون كثيراً عن الحظر الدائم، بل كثر الحديث عن تطوير خطوط الأنابيب بما يضمن استخدام الطرق الغربية، قبل أن تتاح لإيران الفرصة لتطوير طرقها إلى الجنوب.

من الواضح أن الهند تغيب عن هذه القائمة من المستثمرين الكرماء نسبياً؛ ففي إبان الحقبة السوفيتية كانت علاقة الهند مع الاتحاد السوفيتي تمثل حجر الزاوية في سياسة موسكو الخارجية، ولكن منذ استقلال تلك

الدول عن الاتحاد السوفيتي، لم تسع الهند إلى دعم العلاقات القديمة مع دول آسيا الوسطى. وقد أدى طريق المواصلات الرديء بين آسيا الوسطى وشبه القارة الهندية، إلى عرقلة استثمار الهند في تلك المنطقة، كما أدى تنامي الشعور القومي الهندي إلى عدم التشجيع على تقوية الروابط الدبلوماسية. ورغم صلات الهند التاريخية بالمنطقة، فلايزال يتعين عليها أن تتبنى سياسة جادة في التعاون الاقتصادي مع دول آسيا الوسطى والقوقاز. ويتجه هذا الوضع إلى التغيير مع افتتاح طرق المواصلات الجديدة إلى شبه القارة الهندية. وفي حالة حدوث ذلك، سوف تتمكن الدول المستقلة حديثاً من الحصول على مصدر آخر من الاستثمار، والدعم العالمي لسيادتها.

ست علاقات معقدة

إن حقيقة أن هذه الدول المستثمرة الرئيسية كلها بعيدة جغرافياً عن آسيا الوسطى والقوقاز ييسر علاقاتها بالمنطقة، ولاسيما إذا ما قارناها بدول الجوار المتاخمة مثل تركيا والصين وإيران. ومن المحتم أن تبرز هذه الدول بقوة في أي نقاش حول الأمن الإقليمي في منطقة بحر قزوين. ورغم أن علاقاتها تعتبر أكثر تعقيداً ويحيط بها أخطار، فإنها في مجملها إيجابية.

وفيما وراء دول الجوار المتاخمة هذه توجد باكستان والمملكة العربية السعودية وإسرائيل، وكلها ذات صلات مهمة اليوم مع آسيا الوسطى والقوقاز. ومقارنة بتركيا والصين وإيران، فإن هذه الروابط تعد أشد تعقيداً، ومحفوفة أكثر بالمشكلات ومثيرة للجدل على نحو أكبر. ومع ذلك، فإن الدول المستقلة حديثاً تستفيد من علاقاتها بهذه الدول الثلاث جميعاً استفادة كبيرة.

تركيا

خلال عامي 1992 و1993 شنت الحكومة التركية حملة طموحة في محاولة لتزعم مجموعة الدول ذات الأصول التركمانية (Turkic)، والممتدة من الأناضول الشرقية إلى الحدود الصينية. غير أن نتائج الركود التركي وصعود حزب الرفاه إلى الحكم تسببا في الحد من هذا المطمح. ومع ذلك يتركز نشاط تركيا اليوم أساساً في برنامج نشط للتجارة والاستثمار، وجهد جدير بالثناء لتأسيس أكثر من مئة مدرسة ثانوية وبضع جامعات في المنطقة. وبالفعل اقترحت أذربيجان، نتيجة تخوفها المبرر من الدعم العسكري الروسي لأرمينيا، تحالفاً عسكرياً مع تركيا. غير أن هذا الاقتراح - مثله مثل اقتراحات مماثلة بوجود قاعدة أمريكية في باكو - يمثل دعوة إلى لفت الانتباه العالمي إلى المشكلات الأمنية في القوقاز أكثر من كونه اقتراحاً عملياً، وقد يؤدي في النهاية إلى الإسراع بتخفيض عدد القوات الروسية في المنطقة.

وتعد نوايا تركيا تجاه أوزبكستان أقل وضوحاً؛ فقد اقترحت الدولتان في لقاء القمة الرئاسي في آذار/ مارس 1999 قيام تحالف أمني فيما بينهما. غير أن رغبة الأوزبك في عقد اتفاق أمني مع تركيا، مثلها في ذلك مثل الاقتراحات السابقة المعروضة من أذربيجان، ينبغي النظر إليها في إطار خلفية الضغوط الروسية التي تمارس من خلال كومنولث الدول المستقلة. وبعد انسحاب كل من أذربيجان وأوزبكستان من الاتفاق الأمني لكومنولث الدول المستقلة، فإنهما سوف تسعيان بنشاط لإقامة روابط عسكرية مع أطراف أخرى من أجل مجابهة التهديد الماثل في الأذهان من جهة الشمال.

الصين

لقد أثبتت الصين، حتى يومنا هذا، أنها جار مسؤول وشريك إيجابي للدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى. إن كازاخستان – التي تخصها الصين بأكبر عمليات استثمار خارجي لها في تاريخها على مستوى البلد الواحد – ترى في الصين ميزان قوة موازياً لروسيا، وهي تسعى مع طاجكستان إلى تنمية معاملاتها التجارية مع الصين بهدف تعزيز اقتصادهما. وكذلك وعدت الصين بتطوير خط أنابيب يتيح للنفط الكازاخستاني المرور عبر الحدود الإيرانية ـ التركمنستانية، مما يسهم في فتح منفذ في الجنوب على غير رغبة كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية.

رغم هذه الصورة المتفائلة، فإن الصين تشكل للمنطقة قلقاً أمنياً متعدد الجوانب على المدى البعيد لا يمكن إغفاله. إن أول بواعث هذا القلق هو الجانب الاقتصادي، إذ يسيطر التجار الصينيون بالفعل على أسواق قرغيزيا، وهم يعملون على اختراق أسواق كازاخستان وطاجكستان. كذلك، يترتب على الصادرات الصينية الرخيصة إلى أسواق آسيا الوسطى عجز الشركات المحلية الصغيرة عن المنافسة مما يقضي عليها في المهد. وعلى المدى البعيد تخشى دول آسيا الوسطى من أن يبتلعها النفوذ الصيني في القرن الحادي والعشرين على غرار ما تعرضت له دول جنوب شرق آسيا من جانب الصين في أوائل القرن العشرين. ومن خلال هذا المسار، يمكن للصين أن تصبح الضامن الوحيد لخطوط الأنابيب عبر كازاخستان، وبالتالي لحقول النفط الكازاخستانية نفسها. وهذا في حد ذاته يجعل الصين تتمتع بسلطة تحكيم حاسمة في شؤون آسيا الوسطى امتداداً إلى الساحل الشرقي لبحر قزوين. وحتى إن استمرت المصالح الرئيسية للصين

البيئة الأمنية في آسيا الوسطى

متمركزة في الشرق، فإن التطورات الجارية يمكن أن تؤدي إلى هذه النتائج.

ومن بين بواعث القلق الأخرى الطويلة الأمد وجود عدد كبير من السكان المسلمين الذين يزدادون وعياً بأصولهم التركمانية في مقاطعة سينكيانج الصينية (Xinjiang). وترى بكين في أي حملة مطالبة بالحكم الذاتي أو حتى الاستقلال من جانب هؤلاء السكان من أصول اليغور (Uighur) والكازاخ والقيرغيز، تهديداً لسلامة الأراضي الصينية، وذلك خلافاً لما تسعى إليه الحركة المطالبة بالحكم الذاتي في التبت. فعلى عكس سكان التبت، فإن اليغور من سكان سينكيانج يمكن أن يتطلعوا صوب الحدود الغربية إلى شعوب منحدرة من ذات أصولهم وهم شركاء لهم في العقيدة ويتمتعون بكامل الحرية السياسية. وقد نجحت الصين حتى يومنا هذا، بفضل الرخاء العام وصرامة الدولة في التعامل مع النشطاء العرقيين والدينيين في إحكام قبضتها على الحركات المطالبة بالحكم الذاتي. ومع ذلك من الممكن أن يؤدي انحسار مفاجئ للاقتصاد الصيني إلى حدوث مثل هذا الأمر، ويدفع بكين إلى النظر إلى آسيا الوسطى المسلمة على أنها تمثل تهديداً لها أكثر من اعتبارها مغنماً.

إيران

حين استقلت دول آسيا الوسطى والقوقاز عن الاتحاد السوفيتي السابق، كانت تشعر بخوف من قيام إيران بتصدير أيديولوجيتها إلى المنطقة. وقد ساعدت عدة خطوات من جانب طهران على زيادة شعور هذه الدول بالقلق، وهو ما أدى إلى فتور في العلاقات استمر حتى عام 1996. وبحلول ذلك العام ساد شعور بالثقة أوساط قادة دول آسيا الوسطى، مما

دفعهم إلى أن يقترحوا على إيران توسيع الروابط التجارية شرط أن تقوم إيران بتجميد نشاطها المتعلق باختراقها المنطقة أيديولوجياً. وقد حظي هذا الترتيب بالقبول التدريجي بفضل منتدى مجلس التعاون الاقتصادي (ECC)، إلى درجة أن إيران قد استعادت اليوم دورها التقليدي كشريك تجاري نشط ومحترم في أنحاء المنطقة بأسرها. وكذلك عزز افتتاح خط السكك الحديدية مع طاجكستان صورة إيران الإيجابية في أنحاء المنطقة. واليوم لا يوجد سوى أذربيجان التي استمرت في معاملة إيران من منطلق الحذر السابق، ومما لاشك فيه أن إمكانية توسيع الروابط بين تركيا وإيران سوف تخفف من هذا الموقف بمرور الوقت.

تحاول الولايات المتحدة الأمريكية تحجيم الصلات بين إيران ودول آسيا الوسطى، غير أن الخطر الأكثر جوهرية في طريق التنمية الشاملة لهذه الدول هو الحقيقة القائلة بأن إيران، بوصفها منتجاً رئيسياً للنفط والغاز، تعتبر منافساً طبيعياً لأذربيجان ودول آسيا الوسطى. فهذا الحاجز لن يزول إلا في حالة عثور إيران على طريق يتيح لها الاستفادة من نفط وغاز آسيا الوسطى لسد حاجاتها المحلية، وحتى في هذه الحالة، فإن زوال الحاجز لن يكون تاماً بل جزئياً.

باكستان

رحبت باكستان بالدول المستقلة حديثاً، بوصفها مكسباً دبلوماسياً وتجارياً. ورغم ذلك، فقد خابت تلك الآمال في غضون بضع سنوات نتيجة عدم التمكن من الوصول اليسير إلى المنطقة، وأيضاً بسبب المشكلات الداخلية المتصاعدة في باكستان. والأسوأ من ذلك، هو دعم باكستان

لحركة طالبان في أفغانستان، مما جعلها موضع ريبة من جانب دول المنطقة كافة. وقد ازدادت هذه المخاوف نظراً لوجود عدد من مواطني دول آسيا الوسطى في بعض المدارس في الأقاليم الحدودية الواقعة في الشمال الغربي، حيث كانت حركة طالبان تتدرب يوماً.

ومؤخراً بدأ هذا الموقف يتغير؛ فقد دفعت زيارات المسؤولين الباكستانيين إلى طشقند، ومشاركة باكستان في مباحثات "ستة زائد اثنان" (six-plus two)، دول آسيا الوسطى إلى إعادة تقويم العلاقة مع باكستان. ومن الممكن أن يكون حدوث انفراج في عملية السلام الأفغانية قد عجل بعملية إعادة التقويم هذه. كذلك من المؤكد أن فتح طريق جديد في عام 1999 يربط بين وادي فرغانة (Ferghana) ودوشانبه (Dushanbe) مع الطريق السريع في قرة كوم (Karakoram)، ومن ثم أسواق الهند وباكستان، سوف يكون له التأثير نفسه. أما بالنسبة إلى الوقت الراهن فليس هناك يقين حول مستقبل هذا الوفاق، وبهذا يظل قلق دول آسيا الوسطى من باكستان قوياً كسابق عهده.

المملكة العربية السعودية

حين بلغت آمال التنمية السريعة لنفط قزوين ذروتها خلال عام 1997، نظرت المملكة العربية السعودية (ودول الخليج العربي عموماً) نظرة واجفة بسبب ما كانت تخشى أن يمثل تهديداً لرخائها. غير أن تلك المخاوف قد خفت حدتها بسبب أعباء تكلفة نقل نفط قزوين، مما يحرم هذا النفط من الميزة التنافسية مقارنة بنفط الخليج العربي، وأيضاً نتيجة الاطمئنان إلى أن الاحتياطي الكلي لنفط قزوين متواضع إذا ما قيس بالاحتياطات النفطية في شبه الجزيرة العربية.

لم تكن المملكة العربية السعودية بعد سبع سنوات من حصول دول المنطقة على استقلالها، قد أعلنت بعد عن دور واضح في تنمية اقتصادات تلك الدول، بل على العكس من ذلك، راحت تركز اهتمامها على إعادة بناء المساجد، والاهتمام بتوزيع الأدبيات الدينية، وتأهيل طلاب آسيا الوسطى دراسياً في الخارج.

إسـرائيـــل

ليس هناك قضية تتعلق بأمن منطقة قزوين، وينظر إليها من خارج المنطقة نظرة محفوفة بالشك والخوف، تعادل مسألة الوفاق الإسرائيلي المتنامي مع العديد من دول هذه المنطقة. إن زيارة الرئيس كريموف (Karimov) مؤخراً إلى إسرائيل، والدعم الإسرائيلي لرفع القيود التي يفرضها مجلس الشيوخ الأمريكي في بنده رقم (907) ضد أذربيجان، علاوة على الود المتنامي بين إسرائيل وتركمنستان وطاجكستان، قد أدى كله إلى تزايد الشعور بالشك حول وجود مؤامرة إسرائيلية.

وما لا يجوز إنكاره هو أن إسرائيل قد أقامت - بفاعلية - شبكة من العلاقات مع الدول ذات الأصول التركمانية، بدءاً بتركيا نفسها، وأن هذه الروابط تتناقض مع استمرار العلاقات غير الطيبة مع جيرانها العرب وإيران. كما أنه من الواضح أن دعم إسرائيل لتركيا في إقامة سد أتاتورك، ومشروعات إدارة المياه شرقي الأناضول، له دلالات سلبية على الأقطار العربية الواقعة على مجرى النهر، ولاسيما العراق وسوريا. والأقل وضوحاً من هذا، هو مدى ما تمثله الصلات الإسرائيلية الخاصة مع دول بحر قزوين، من حيث اعتبارها جزءاً من اللعبة الصفرية (zero-sum game)، أي أن المكسب الذي تحققه إسرائيل من هذه العلاقة، لابد من أن يعني - حتماً -

خسارة للدول العربية أو إيران. غير أن أياً من دول آسيا الوسطى لا تنظر، على أي حال من الأحوال، إلى أنشطة إسرائيل من هذا المنطلق. بل إنها اعتمدت المبدأ القائل بأن علاقتها الودية مع إسرائيل لا تعني بالضرورة خصومة مع أي دولة أخرى. وما يزال من السابق لأوانه الحكم على مطابقة الحقائق في المستقبل لهذا المبدأ الآني، غير أنه بالنسبة إلى مجريات الأمور حالياً، فإن دول آسيا الوسطى تعبر عن امتنانها لإسرائيل على مساعداتها التقنية للمنطقة في مجال إدارة المياه وأساليب الري الفعالة.

نقطتا خلاف

إن الخطر القادم من كل من أفغانستان وروسيا يتجاوز أياً من العلاقات المذكورة آنفاً. ومن الجدير بالذكر أنه منذ الاستقلال كان للتهديدات التي يمكن إدراكها من هاتين الدولتين دورها الذي يفوق دور أي عامل آخر في بلورة فهم الدول المستقلة حديثاً لمتطلبات الأمن في منطقتها.

أفغانســتــان

ما تزال أفغانستان تشكل تهديداً كبيراً لمنطقة بحر قزوين. ونظراً لحجم السكان الكبير في هذه الدولة من ذوي الأصول الطاجيكية والأوزبكية والتركمانية، فمن الطبيعي أن تمتد القلاقل إلى الدول الواقعة في الشمال؛ ذلك أن المدارس التي تلقى فيها مقاتلو طالبان تدريبهم تجتذب الآن عناصر من دول آسيا الوسطى، وهي العناصر التي تخوض عند عودتها إلى بلادها كفاحاً ضد دولها العلمانية ومؤسساتها الدينية السنية الحنفية. ثم إن كون أفغانستان مصدراً للمخدرات يعد عاملاً مشجعاً لاتساع دائرة الخارجين على القانون على امتداد كازاخستان وأذربيجان.

ومع ذلك هناك بصيص من أمل؛ فقد دخلت تركمنستان في مفاوضات رباعية الأطراف مع باكستان وطالبان وتحالُف أحمد شاه مسعود الشمالي. فإذا نجحت هذه المفاوضات فإن بالإمكان عقد صفقة في غضون الأشهر المقبلة تشمل تقاسم السلطة مع التحالف الشمالي، وأيضاً صفقة تتيح تنمية خط أنابيب للغاز من تركمنستان إلى باكستان والهند. وحتى ذلك الحين، أو حتى تطرح مفاوضات "ستة زائد اثنان" ثمارها، يظل الخطر الذي تمثله أفغانستان قائماً.

طموحات روسيا في حقبة ما بعد الاستعمار

ليس هناك دولة على الإطلاق خسرت إمبراطورية ضخمة بسرعة تماثل ما خسرته روسيا عام 1991. وقد كان النظام الداخلي والاجتماعي الروسي متأثراً في تكوينه بالتجربة الاستعمارية على نحو يفوق حال إنجلترا وهولندا والبرتغال وإسبانيا. ولذا، فمن غير المستغرب أن يعاني كثير من الروس اليوم من جراء "آثار الماضي الاستعماري". وهو أمر ليس له سابقة على أي حال من الأحوال؛ فقد أحرق الأسطول البريطاني البيت الأبيض في واشنطن عام 1812، وكانت إسبانيا ما تزال ترسل أسطولها البحري لمحاربة تشيلي عام 1867، وفي الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، شنت فرنسا حرباً دموية ضد حركة الاستقلال الجزائرية انتهت فقط عندما أنهكت قواتها.

لقد شنت روسيا على عدة جبهات حملتها ضد الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى والقوقاز؛ ففي فترات متباينة استخدمت سيطرتها الاحتكارية على خطوط الأنابيب لوقف صادرات النفط والغاز من

كازاخستان وأذربيجان وتركمنستان، مما تسبب في انخفاض الناتج القومي الإجمالي بمقدار 30٪ في تركمنستان. وقد أدى هذا الأمر إلى حرمان جورجيا ومولدافيا من الطاقة، مما يمثل ضغطاً (روسياً) لدفعهما إلى الانضمام إلى كومنولث الدول المستقلة. ومنذ عام 1989، وروسيا تلعب دوراً أساسياً في تفاقم النزاع حول إقليم ناجورنو-كاراباخ. وفي الوقت الذي تلعب دور الوسيط المحايد في النزاع، تقوم ببيع أرمينيا صواريخ متطورة وسرباً من طائرات ميج 29. وقد أسقطت حكومة إلشيبي (Elchibey) في أذربيجان، وحاولت مرتين إطاحة الرئيس علييف (Aliyev)، واتهمتها حكومة الرئيس الجورجي شيفاردنادزه بالمسؤولية عن المحاولات الانفصالية في إقليم أبخازيا، كما حملتها مسؤولية الاعتداء على حياته عدة مرات.

تتحدد أهداف موسكو الرئيسية في استعادة دورها الحاسم في تسيير الشؤون الداخلية في أذربيجان، وجذب كازاخستان إلى الدخول في علاقة شبه فيدرالية مع روسيا، إضافة إلى إضعاف أوزبكستان. وفيما يتعلق بالأخيرة، تذرعت روسيا بالتهديد المتمثل في أفغانستان لتقوم بنشر قواتها على الحدود الطاجيكية، حيث تحيط - بإحكام - بأوزبكستان. وقد أبلغ رئيس الوزراء الروسي السابق بريماكوف جيرانه في الجنوب بأنه يتعين عليهم إما العمل وفق سياسات كومنولث الدول المستقلة، وإما أن يسددوا بالكامل الديون المستحقة عليهم لروسيا.

وأيا كانت درجة خطورة هذه التهديدات، فإنها ساهمت فقط في تقوية الباعث على التمسك بالسيادة والاستقلال في أرجاء آسيا الوسطى والقوقاز (باستثناء أرمينيا وطاجكستان)؛ إذ أدت إلى دعم الموقف المقاوم

لهذه الدول في أنحاء المنطقة، وتكثيف سعي الحكومات الجديدة بحثاً عن شركاء جدد. غير أن روسيا أيضاً تفتقر إلى الإرادة والموارد التي تكفل لها تحقيق طموحاتها؛ فبعد أن ذاق الروس مرارة الهزيمة في أفغانستان والشيشان، لم يعد لهم رغبة في محاربة أقطار إسلامية. كما أن الاستثمارات الروسية غير موجودة نهائياً في قطاع الاقتصادات الحديثة في آسيا الوسطى والقوقاز، ولن تتمكن روسيا - على المدى الطويل - من الاحتفاظ باحتكارها لصادرات النفط والغاز في المنطقة. ومع هذا، فإنه على مستوى الدولة الواحدة، تظل روسيا مصدر التهديد الأخطر لسيادة هذه الدول المستقلة حديثاً، ومن ثم لأمن المنطقة.

هل يمكن أن يؤدي اجتماع مصادر متعددة للمخاوف الأمنية إلى خلق هيكل أمني؟

من خلال استعراض المصادر الأولية والثانوية للمخاوف الأمنية الناشئة من وضع الجغرافيا ـ السياسية لآسيا الوسطى والقوقاز، يمكن استخلاص العديد من النتائج التصورية. أولاً، من الواضح أن هناك عدداً من التهديدات الخارجية الخطيرة للأمن الإقليمي، وأن هذه التهديدات تخلق بيئة يمكن أن تعرض التقدم البطيء للإصلاح والتنمية للخطر، وهما أمران جوهريان لتأسيس دول ذات سيادة يمكنها البقاء في المنطقة. ثانياً، ليس بين هذه التهديدات تهديد يرجح أن يكون مؤثراً على المدى القصير أو المتوسط. ثالثاً، التهديدات متنوعة في طبيعتها، وإلى حد ما، متوازنة. رابعاً، تنظر القوى الخارجية كلها إلى علاقاتها مع آسيا الوسطى والقوقاز باعتبارها، في أفضل الأحوال، من الاهتمامات الثانوية؛ إذ تتقدم عليها أولويات محلية وعالمية أخرى. وإن كان هذا الوضع لا ينطبق على روسيا كما ينطبق

على الدول الأخرى، فهو مع ذلك صحيح من حيث إن علاقات روسيا مع أوربا والولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوكرانيا (من بين الدول التي كانت تنضوي تحت لوائها سابقاً)، تتصدر أولوياتها متقدمة على علاقاتها مع منطقة قزوين.

إذا ما نظرنا إلى هذه النتائج مجتمعة، فإنها تدل على أن الدول المعنية كافة لابد من أن تكون مستعدة للقبول بما هو أقل من السيطرة الكاملة لسياستها. فكل منها ينبغي لها أن تطلب ما هي في حاجة إليه، وذلك عند الحد الأدنى، لا ما ترغب هي فيه كحد أقصى. والسؤال المطروح هو هل هناك أي أرضية مشتركة بين الأوضاع المرجح ترديها بين هذه الدول؟

من الواضح أن هناك مثل هذه الأرضية، فالهدف الأول الذي يداني الحاجات الدنيا لهذه الدول كافة هو أن تحول دون وقوع آسيا الوسطى والقوقاز تحت سيطرة أي من القوى الخارجية. وينسجم هذا الهدف مع مصالح روسيا والصين وإيران وتركيا وباكستان. كما أنه يلبي - بصورة لا تقل عن ذلك - حاجات الولايات المتحدة الأمريكية ودول حلف شمال الأطلسي والدول المستثمرة الأخرى، علاوة على الدول العربية وإسرائيل. والأهم من ذلك، أنه يعالج المخاوف الملحة والمشروعة للدول الثماني المستقلة حديثاً ذاتها.

كيف يمكن تطبيق هذا المبدأ؟ إنه يعني في حده الأدنى حتمية أن تسلم الدول المجاورة كافة - بما فيها روسيا - بأن المنطقة ليست "ساحة خلفية" خاصة بها؛ أي أنها ليست نطاقاً قاصراً على مصالحها الخاصة، بل إن روسيا اليوم أبعد من أن تقبل بهذه الفكرة. ولكن في حالة الاقتناع بأن الدول الأخرى ترغب في القبول بهذا، فربما تدرك روسيا أن هذا المبدأ يطرح

أفضل الوسائل لإنقاذ نفسها من ذلك النوع من "الاستنزاف الاستعماري" الذي لابد من أن يستنزف مواردها المتقلصة، ويقضي على كل أمل لها في الإصلاح الداخلي.

ثانياً، وكما يدل على ذلك المبدأ الأول، ينبغي أن تتخلص المنطقة من القوات العسكرية الأجنبية، كما ينبغي لدول المنطقة على اختلافها أن تطور القدرة على مراقبة حدودها وحمايتها. بل حتى الآن فإن هذا هو الهدف المعلن أو غير المعلن لكل دولة في المنطقة عدا أرمينيا وطاجكستان؛ وهذا يعني أن على روسيا أن تراجع مبدأها العسكري الحالي، والذي يحدد محيطها الدفاعي بمفهوم الحدود الخارجية للاتحاد السوفيتي السابق. ويتحتم عليها أن تغلق قواعدها الدائمة الموجودة الآن في هذه الدول كافة، عدا أذربيجان وأوزبكستان، وتطور نظاماً دفاعياً جديداً يرتكز على وضعها الحدودي في حقبة ما بعد الاستعمار. وحيث إن هذا الأمر سيكلف روسيا إنفاقاً ضخماً، فإن الدول المستثمرة الكبرى إضافة إلى دول بحر قزوين، قد تساهم بجزء من التكلفة. ففي ضوء ما لهذه الخطوة من أهمية بالنسبة إلى أمن المنطقة عامة، فهذا ثمن متواضع لمن يتحمله. وفي الوقت نفسه، تنبغي لها مراجعة المعاهدات القائمة لتخفيض حجم القوات من أجل أن تصبح هذه المساهمة ممكنة، والتوصل إلى ترتيبات أخرى لتلبية حاجات روسيا الأمنية المشروعة.

إن نزع سلاح منطقة بحر قزوين يعني أن قيوداً صارمة يجب أن تفرض على دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)، وأيضاً على روسيا، وأنه عبر هذا التفاهم، يمكن التوصل إلى ترتيبات للتعامل مع التهديدات الخارجية الحقيقية في حالة ظهورها. وعلى أطراف مثل هذا التفاهم أن يقرروا ما إذا

كانت هذه المخاوف تسمح بنوع من تقليص دور الاتفاق الدفاعي لدول الكومنولث المستقلة وشراكة الناتو للسلام، سواء بالعمل معاً أو بشكل مستقل.

ثالثاً، يدعو هذا المبدأ، ليس فقط إلى ضبط النفس المتبادل بل إلى التشاور المبني على الصراحة بين الأطراف المعنية فيما يخص أنشطتهم في المنطقة كذلك، وهذا الأمر غير قائم اليوم، وإن كان من الممكن حدوثه إذا ما أقدمت القوى الكبرى على تكوين مجموعة استشارية غير رسمية. بل سيكون من الأنسب لو أن الدول المستقلة حديثاً نفسها قامت بعقد هذه المشاورات من وقت إلى آخر. ويمكن أن يرعى مثل هذه الاجتماعات اتحاد آسيا الوسطى ومجموعة "جوام" (GUAM)، وعليهما إشراك الناتو والدول الرئيسية المجاورة. وبمرور الوقت يمكن أن تتوصل هذه المشاورات إلى قوانين مقبولة من الأطراف كافة، للتعاون مع دول آسيا الوسطى والقوقاز.

وفي ضوء خلفية وضع روسيا السياسي الداخلي المؤرق، وإحساسها بالهزيمة وعلاقاتها المتوترة مع الغرب، يصبح الأمل في تحقق مثل هذا الترتيب بعيد المنال. ومع ذلك، فإنه حين ينظر المرء في البدائل - مثل انهيار الاستقرار الاجتماعي في الدول المستقلة حديثاً، وخلق فراغ قوى خطير في أرجاء المنطقة - فإن تأسيس نظام يرتكز على ضبط النفس المتبادل، على امتداد رقعة آسيا الوسطى والقوقاز، قد يؤدي إلى تحقيق أفضل وآخر أمل للدول المعنية كلها، ولا تختلف روسيا في هذا عن سواها.

الدلالات بالنسبة إلى دول الخليج العربي

ما هي دلالات مثل هذا التحليل بالنسبة إلى الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة؟ للوهلة الأولى، ربما يجد المرء ما يغريه ليقطع بأنه ليس هناك من سبب جوهري يدعو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأن تبدي اهتماماً كبيراً بمنطقة قزوين. أما الآن وقد ظهر جلياً أن موارد المنطقة النفطية لا تمثل منافساً خطيراً للخليج العربي، فإن هذه النتيجة قد تبدو مستساغة.

غير أن مثل هذا الأمر يدخل في باب الحسابات الخاطئة؛ فقد كان مصير منطقة الخليج العربي وآسيا الوسطى مرتبطاً بعضه ببعض لأكثر من ألف عام. فحين قضت الشعوب ذات الأصول التركمانية على التجارة بين الشرق والغرب عبر طريق الحرير (Silk Route) في القرن السادس، أجبرت التجارة على تحويل مسارها جنوباً عبر الأودية المؤدية إلى الخليج العربي، ومن ثم إلى آسيا. وقد أدت الفورة الحضارية في منطقة الخليج العربي إلى خلق سياق ظهر الإسلام فيه أولاً ثم ازدهر فيما بعد.

من الجائز جداً أن تؤدي إعادة فتح طريق التجارة بين الشرق والغرب عبر آسيا الوسطى إلى انحسار دور دبي والمراكز الخليجية الأخرى كمرافئ تجارية. ومع ذلك، والأكثر رجحاناً هو أن يزداد حجم التجارة بين الشرق والغرب، مما يفتح أمام الطريقين المزيد من النشاط. وأياً كانت الحال، فإنه يصعب إنكار أن المنطقتين يربط بينهما ما هو أكثر من دوريهما كمنتجي نفط.

إن الخلاصة الجوهرية لهذا الاستعراض لأمن آسيا الوسطى والقوقاز؛ هي أن أفضل ضمان لاستقرار المنطقة كلها هو تنمية الدول المستقلة حديثاً

التنمية اللازمة لدول ذات سيادة تمتلك مقومات البقاء من خلال اقتصاد معافى وأنظمة حكم فعالة. إن التنمية الداخلية - وليس نوعاً جديداً من "اللعبة الكبرى" - هي التي تمسك بمفتاح الأمن الإقليمي. إن هذه النقطة تحديداً هي التي تجعل الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية ذات صلة بالموضوع المطروح.

وفي هذه المنطقة فإن عدة مظاهر من التنمية الداخلية فيها على مدى الجيل الماضي تصب مباشرة في الوضع الراهن للدول المستقلة حديثاً في منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين، وهذه المظاهر هي:

- هذه الدول نفسها دول حديثة الاستقلال وذات تجربة محدثة بالحكم الاستعماري.
- هذه الدول قائمة في إطار بيئة عالمية متشابكة، ومحاطة من كل جانب بقوى إقليمية أكبر لها طموحاتها الخاصة، ولها صلاتها القوية بالدول الصناعية المتقدمة.
- مورد هذه الدول الرئيسي هو الطاقة، ويتعين عليها توظيف مساعدات دولية في تنميتها مع الحفاظ في الوقت نفسه على سيادتها.
- ينبغي لهذه الدول التكيف مع معالجة الأخطار بالقدر الذي تتعامل به مع المكاسب في إطار منحنيات عوائد النفط والغاز.
- على هذه الدول أن تتطلع إلى ما وراء الثروة العائدة من الطاقة، وأن يكون لها خطط للمستقبل طويلة المدى تقوم على أساس تنمية الموارد البشرية والاتصالات والتجارة.

- تواجه هذه الدول مسائل تتعلق بالحفاظ على القيم الحضارية، باعتبارها دولاً إسلامية تعيش في بيئة من التحول الاجتماعي والحضاري السريع.

- تواجه هذه الدول نقصاً في المياه، ولذلك فهي مضطرة إلى ترتيب مصادر بديلة مثل عمليات التحلية وابتكار وسائل لاستخدامها بكفاءة.

- نظراً لأن كل دولة من هذه الدول - على حدة - تعتبر صغيرة المساحة قليلة السكان، فقد اهتمت دول الخليج العربي بالتعاون والتكامل الإقليميين من خلال تجمعات مثل مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن هذه السمات جميعها لها صلة مباشرة بمصير الدول المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى والقوقاز. وبالإمكان أن تثمر بشكل فعال من خلال برامج الاستثمار والمساعدات المتبادلة على نحو مفيد. ويمكن توجيه مثل هذه الأنشطة صوب الدول المستقلة حديثاً لكل دولة على حدة، أو بصورة جماعية، من خلال اتحاد آسيا الوسطى والتنظيمات الإقليمية الأخرى.

إن مثل هذه البرامج لابد من أن يكون لها تأثير يتجاوز الحجم الجغرافي لدول الخليج العربي؛ إذ إنها سوف تسهم مباشرة في تعزيز أشكال التحول المنظم والتنمية الداخلية القوية ذات الصلة الوثيقة بالأمن الإقليمي في منطقة قزوين. ومن شأنها أن تضع حداً للعزلة التي دامت سبعين عاماً، وتسببت في فصل دول آسيا الوسطى والقوقاز عن جاراتها في الجنوب، كما أن من شأنها أن تسهم في إعادة فتح قنوات الاتصال والروابط التجارية العريقة بين منطقة الخليج العربي والمنطقة الواقعة إلى الشمال منها. ومثل

هذه المساعدة والاستثمارات لن تكون موجهة ضد أي دولة أخرى، ولن تفسر على أنها تطورات مبطنة بالتهديدات.

أما الشرط الوحيد المطلوب توافره لنجاح مثل هذه المبادرة فهو تفهم دول الخليج العربي لسيادة شركائها الجدد في آسيا الوسطى والقوقاز، ولمخاوفها المشروعة. وهذا يعني القبول بطموحاتها في بناء دول علمانية، والسماح بتعدد أشكال الاعتقاد - دينية كانت أو علمانية - لتتعايش معاً في المجتمع، والسماح للمواطنين بممارسة معتقداتهم بحرية دون تدخل خارجي يذكر. وحيث إنه قد أتيح لدول الخليج العربي أن تلاحظ عن قرب تأثيرات التوجهات الشديدة الاختلاف على الدول المجاورة، فإنها في وضع يمكنها من إدراك أهمية هذا الأمر بالنسبة إلى الشركاء المتوقعين في المستقبل شمالي منطقة الخليج العربي.

ربما يستبعد إنسان "واقعي صارم" هذا المقترح، معتبراً إياه فكراً يوتوبياً؛ فالعلاقات الدولية - على أي حال - يهيمن عليها في نهاية المطاف قوى متجبرة من ذلك النوع الذي لا تستطيع دول الخليج العربي أن تفرض عليه مصالحها. ليس من المحتم أن يتقرر مصير منطقة آسيا الوسطى وقزوين على يد القوى الكبرى في الوقت الذي يمكن للدول الصغرى أن تمارس تأثيراً هامشياً.

ربما كانت مثل هذه الخلاصة مقبولة منذ جيل مضى، لكن الحجم لم يعد في العالم الحديث ميزة حاسمة، بل إنه في أغلب الأحيان يمثل مسؤولية مكلفة. فالعامل الفصل للنجاح يكمن في أن تصبح الدولة - أياً كان حجمها - مندمجة تماماً في النظم العالمية للتجارة، وأن تحظى بسمعة في مجالات التصنيع والاتصالات. وهذه بدورها تتطلب سياسات حصيفة في مجال الحكم، والإدارة، والموارد البشرية.

وبسبب أن دول الخليج العربي نفسها مندمجة بشكل جيد في النظم العالمية؛ ولأن لها تجاربها في العديد من المجالات المهمة التي ذكرناها آنفاً، فإنها في وضع فريد يمكنها من تأدية دور إيجابي في تنمية المنطقة الواقعة إلى الشمال منها، وهي منطقة - وإن كانت ما تزال هشة - ذات أهمية لاريب فيها. وبهذا، فإنها سوف تعزز هي أيضاً من جانبها الدور الخاص بها، وتضع نفسها في مصاف الأمم الأخرى.

نبـذة عـن المحاضـر

د. فـريدريك سـتار

رئيس معهد آسيا الوسطى والقوقاز التابع لكلية الدراسات العليا في الشؤون الدولية بجامعة جونز هوبكنز في العاصمة الأمريكية واشنطن. يتركز مجال بحثه الواسع الذي أنتج 18 كتاباً و180 مقالة منشورة على بروز العنصر التعددي والتطوعي في المجتمعات الحديثة، والتفاعل بين السياسات الخارجية والمحلية، والعلاقة بين السياسة والثقافة.

من بين كتاباته الصادرة مؤخراً «**نحو استقرار أوراسيا**» (*Foreign Affairs*, 1996) حول دور أوزبكستان في أمن آسيا الوسطى، و«**الثروة وحدها لا تكفي**» (*Central Asia Review*, 1996)، وتتناول تأثير الثروة النفطية المفاجئة على مجتمعات آسيا الوسطى، و«**إخفاق القوة: السياسة الأمريكية في منطقة بحر قزوين**» (*The National Interest* , 1997).

والدكتور ستار مشارك منتظم في المنتدى الاقتصادي العالمي في سويسرا، والشخصية الوحيدة غير الروسية التي كرمتها مجلة *Literary Gazette* في موسكو.

تلقى الدكتور ستار تعليمه في جامعات ييل وكامبردج وبرنستون. وقبل انضمامه إلى معهد آسيا الوسطى والقوقاز كان يشغل منصب المدير المؤسس لمعهد كينان للدراسات الروسية العليا التابع لمركز ويلسون بواشنطن، ورئيساً لكلية أوبرلين لمدة أحد عشر عاماً، ورئيساً لمعهد آسبن. وقد أنشأ مؤسسة نيوأورليانز الخيرية الكبرى، وهو عضو في مجلس أمناء مؤسسة أوراسيا، وقد خدم لمدة عشر سنوات في مجلس إدارة صندوق الإخوان روكفلر (Rockefeller Brothers).